

الاغراض المحمودة عند ارجح العقل على السجادة فهو صوفى
 من الانوار والظهور والرواح والاسم بالذات لا بالصفات فانها
 الامور المذكورة ما عدا الذات والارجح العقل على الجسم ولما لا
 العقلية قد جاوزت الحياء وها هو من تصور من بعد كماله
 والاساس ان كماله اعظم الكمال لان يدرك اعظم المدرك وهو
 ذاته على علمه وكذا لا يوجب دات على الوجه الا ان لا يخلو
 من ان كماله به الفصل الثالث في التوحيد اما افروه الفصل وان
 كان عند المحقق راجحا الى التفسيرات اذ المراد منه في التفسير
 عندنا في تنبيهنا على توحيد الاله لا على توحيد غيره
 بيني الاسلام احتج الحقا بان وجوب التوحيد في كل حال
 زاد لاحتياج الى الذات فكان محتملا ولم يرد من امكان الذات
 فان الذات وجبة بهذا الوجوب فاذا لم يكن زوايا كبريت
 مستفاه وقد قدم ذلك في اول الكتاب فلو شارف فيه غرر
 عندنا لان المنطقين في تمام المسألة انما يشار الى التوحيد
 ان التوحيد في كل الوجوب في التوحيد في كل الوجوب
 على ما عليه فهو داخل في الالهية واما علم ان هذا الدليل فيوقف على
 الوجوب والتميز فيكون وهو متوقف والمتكلمون باننا لو فرضنا
 لا يستلزم التوحيد بالنسبة اليها فلا يوجد شي منها لا يستلزم
 الجسم بل اخرج اللازم من كون المتوقف فيه احدية فقط واشتد
 اجتماع مؤثرين على اثر واحد اللازم من كون المتوقف فيها
 وايضا هذا الدليل دليل التام وهو ما هو في قوله تعالى
 فيها اله الا لا اله الا الله فان اراد احدية حركته فان
 للازم ارادة سكونه فلتعرض ولا يلزم من ذلك محاذاتية
 من نفس وقوة محال في ارجح اما ان يحصل مرادها او لا يحصل
 مرادها في احديةها وكل ما في الاول فلا يلزم من الجسم

اشكال

حاليه واحدة مع كمالها واما الذات فلا يلزم من خلق الجسم
 عن كماله والسكون في زمان محقق ارادتها او حصل مرادها فليعلم
 عن الآخر وان لم يكن لان الارادة لا تكون على تقدير ارادة الاول
 حركته الجسم فيكون ما عدا عن ارادته السكون ارادة الآخر
 ارادة لا يكون لولا ارادة الآخر لعمد ارادة السكون فيكون
 اي غير الذات لان القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك
 والعاجز لا يكون انما هو لا يتسلسل في اثبات التوحيد بالذات
 الفلسفة تقول نعم في فاعلم ان لا الدلائل لعدم توقفها عليه
 اذ صدقها توقف على صدق الرسول وصدق ذلك ظاهر
 المحمد لا على الموجد فلا يلزم الدور بخلاف المجدور المتسلسل
 في اثبات الواجب فان حصة التبادلات متوقفة على ثبوت
 الالهية الثانية في صفاته التثبوتية وقته فصلان الفصل الاول
 في الصفات التي يتوقف عليها الفعل وفيه مبادى اول الفقد
 الرقي المتكلمون على ان قادر معنى ان شاء فعل وان شاء ترك
 لانه لو كان موجبا للذات ولم يتوقف ما عدا في العالم على شرط
 حادث لزم قدم العالم لا متاع عمل المعلول عن علته الثانية
 وان يتوقف فاما ان يتوقف على وجوده فليزم اجتماع حادثة
 لانها يابها لان الكلام في حدوث ذلك كالكلام في العالم فيحتاج
 كل شرط حادث الى شرط اخر حادث ويلزم من وجود العالم وجود
 شرط الموجود حادث ومن شرط وجوده شرط شرط ويلزم
 امور متناهية بالطبع غير متناهية وهو متوقف لما عدا ليل
 او على ارتفاعه فليزم حوادث متناهية لا اول لها لان وجود
 الشرط الحادث الذي توفيقه في العالم على ارتفاعه
 شرطه با ارتفاع حادث اخر قبله وسلكا الى غير انهاء وهو ايضا
 لان جمل حادث من الحوادث الى زمان الطوفان اذ طوفان

الشرط